



**مجلة الشروق للعلوم التجارية**  
ISSN: 1687/8523  
Online :2682-356X  
2007/12870  
sjcs@sha.edu.eg  
<https://sjcs.sha.edu.eg/index.php> : موقع المجلة



## دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لعلاجها

د/ خالد عبد الحميد حساين عبد الحميد  
استاذ الاقتصاد المساعد – بالمعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات  
أكاديمية الشروق  
[Khalid\\_abdelhamid2003@yahoo.com](mailto:Khalid_abdelhamid2003@yahoo.com)

كلمات مفتاحية :

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :

عبد الحميد، خالد ، خالد عبد الحميد حساين (٢٠٢٢) ، دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لعلاجها ، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الرابع عشر، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص ١ – ٤٠.

---

مجلة الشروق للعلوم التجارية العدد الرابع عشر سنة ٢٠٢٢



## دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لعلاجها

د/ خالد عبد الحميد حساتين عبد الحميد

استاذ الاقتصاد المساعد – بالمعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشروق  
البريد الإلكتروني : Khalid\_abdelhamid2003@yahoo.com

### مقدمة :

يُعاني الاقتصاد المصري من مشكلات اقتصادية عديدة من أبرزها العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة والذي أثر بشكل كبير على قدرة الدولة في الإنفاق على الخدمات الأساسية على نحو أضر بكفاءة الخدمات العامة التي يحصل عليها المواطن من تعليم وصحة، و زاد من معاناة الفئات الفقيرة التي تعتمد على خدمات الدولة، و خلق أنظمة موازية في مجال التعليم وغيرها من الخدمات العامة، وانخفاض نفقات الصيانة على الأصول العامة مما أدى إلى تآكل رأس المال القومي بشكل أضر بكفاءة المرافق العامة، بالإضافة إلى الضغوط التضخمية والتي ترتب عليها التدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية والوقوع في أزمة المديونية الخارجية، وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة سياسات اقتصادية قائمة على منطلق رد الفعل مترددة بين التوسع والانكماش كرد فعل لمؤشر العجز والدين الخارجي ، كما لم تعتمد السياسة المالية المتبعة على الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوزيع الدخل، وتحفيز الاستثمار، والتوظيف. ولكن كانت مجرد محاولات لاحتواء العجز وكانت النتيجة عكسية فتفاقم العجز وارتفع الدين العام، كما أن علاج

مشكلة عجز الموازنة العامة لن يتأتى بمجرد إجراءات مالية أو تشريعية تستهدف خفض بعض بنود الإنفاق أو زيادة بعض أنواع الإيرادات. وإنما يستلزم تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية المتسقة التي تستهدف في المقام الأول إصلاح الهيكل الاقتصادي. لذا فإنه من الأهمية بمكان دراسة وتحليل أسباب عجز الموازنة لمواجهة هذا العجز عبر سياسات وأساليب محددة بعد دراسة دقيقة ومتأنية تعمل على خفض هذا العجز دون أن يكون على حساب النمو والاستثمار أو على حساب محدودي الدخل ومستوى معيشة الأفراد. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على بعض جوانب المشكلة وتشخيصها، والمساعدة في اقتراح الحلول والسياسات الاقتصادية لعلاجها.

## مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الموازنة العامة للدولة المصرية تعاني من عجز مزمن حيث بلغ العجز في متوسط فترة الدراسة ( ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ) نحو ٩.٨٨ % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة زيادة النفقات العامة بنحو ٤٧.٣ مليار جنيه سنوياً وبمعدل نمو سنوي قدره ٥.٢ %، بينما تزداد الإيرادات العامة بنحو ٢٨.٦٦ مليار جنيه سنوياً بمعدل نمو سنوي قدره ٤.٥ % حتى العام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦، أما في العام المالي (٢٠١٩/٢٠٢٠) فقد بلغ العجز نحو ٤٤١ مليار جنيه بنسبة ٧.٥٨ % من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت الإيرادات العامة للدولة نحو ١١٣٤ مليار جنيه، بينما بلغت النفقات العامة للدولة في نفس السنة المالية نحو ١٥٧٥ مليار جنيه، وبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو ٤٧٤٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ بما يمثل ٨١.٥ % من الناتج المحلي الاجمالي، وبلغ الدين العام الخارجي نحو ١٢٣.٥ مليار دولار في

نهاية يونيو ٢٠٢٠<sup>١</sup>. كما استحوذ بند الفوائد على النصيب الأكبر من النفقات العامة حيث التهم نحو ٣٦ % من إجمالي النفقات العامة للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، أما بند الدعم والمنح فقد استحوذ على نحو ٢١ % من إجمالي النفقات العامة للعام المالي نفسه، مما يعني أن البندين يأتیان على حساب البنود الأخرى والتي من المفترض أنها توجه للإنفاق عليها كبند الاستثمارات والذي يستحوذ على نسبة ١٣ % فقط من إجمالي النفقات العامة، مما يعني ضعف قدرة الجهاز الحكومي على الإنفاق على البنود الأخرى كالصحة والتعليم و تنشيط الاستثمار لدفع عجلة الإنتاج والتشغيل، في الوقت الذي يشوب الإنفاق على بنود الصحة والتعليم والدعم قدر كبير من عدم الكفاءة والترشيد.

### أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى مايلي :

- ١ - إلقاء الضوء على بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
- ٢ - دراسة وتحليل أهم أسباب عجز الموازنة العامة المصرية.
- ٣ - اقتراح بعض الحلول لخفض عجز الموازنة.

### فرضية البحث :

تقوم فرضية البحث على أن عجز الموازنة المصرية يرجع لأسباب هيكلية.

### حدود البحث

فترة الدراسة عشرون سنة مالية تبدأ من السنة المالية ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠. أما الحدود المكانية فهي جمهورية مصر العربية .

### أسلوب البحث :

<sup>١</sup> - وزارة التخطيط والإصلاح الإداري ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ص ٤

دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لعلاجها

اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي المستند على أسلوب التحليل الوصفي لتوصيف المشكلة، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المنشورة بواسطة عدة جهات محلية ودولية مختلفة منها: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، ونشرات البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للمحاسبات، والبنك الدولي .

### خطة البحث:

تحتوي الدراسة على أربع محاور كما يلي :

المحور الأول : الإطار النظري للدراسة.

المحور الثاني: دراسة تحليلية لتطور العجز خلال فترة الدراسة.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة خلال فترة الدراسة.

المبحث الرابع : الاستراتيجية المقترحة لعلاج عجز الموازنة المصرية .

### المحور الأول : الإطار النظري

أولاً : مفهوم الموازنة :

تتضمن الموازنة العامة للدولة تقديراً للإيرادات العامة والنفقات العامة عن مدة قادمة ، فهي خطة مالية للدولة تهدف إلي إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف السياسية والاقتصادية والمالية للمجتمع .<sup>٢</sup> ويختلف تعريف الموازنة العامة للدولة حسب الزاوية التي يُنظر إليها، فهناك تعريفات ركزت على الوظيفة المحاسبية لها وأخرى اهتمت بالوظيفة المالية، كذلك منها ما ركز على الإطار القانوني الذي يحكمها، وهناك تطوّر واضح قد حدث في تعريف الموازنة العامة للدولة

<sup>٢</sup> كمال الخطيب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين ، ١٩٩٦ - ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، ص ٤١

بناءً على تطور الوظيفة والدور الذي تلعبه الدولة في النظام المالي والاقتصادي .  
وهناك بعض التعريفات المعبرة عن ذلك مثل :  
"تقدير كمّي لحجم الأيرادات والنفقات العامة المتوقعة خلال فترة محددة من الزمن عادةً ما تكون سنة"<sup>3</sup>  
أو "خطة معبر عنها بشكل كمّي، تكون عادةً نقدية تغطي فترة زمنية تقدر عادةً بسنة واحدة"<sup>4</sup>  
ثانياً: عجز الموازنة :

يُعبّر عجز الموازنة عن الوضع الذي يكون فيه النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة ، وهي سمة تكاد تميز معظم موازنات معظم الدول المتقدمة والنامية .<sup>5</sup>

أسباب عجز الموازنة العامة :

١ - زيادة حجم الإنفاق العام :

وهناك عوامل كثيرة تؤدي إلى زيادة حجم الانفاق العام من أبرزها :  
أ - اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية بهدف تسريع عمليات تكوين رأس المال عن طريق عمليات تسريع تكوين رأس المال عن طريق إحداث الدولة لعجز موازانتها العامة ممولاً من خلال زيادة الائتمان المصرفي لحكومتها أو باللجوء إلى طباعة النقود.

ب - تزايد أعباء الدين العام ، حيث تظهر أعباء خدمة الدين في الميزانية العامة ضمن النفقات ، ويُعد الإفراط في طرح أدون وسندات حكومية والقتراض من

<sup>3</sup> Official Statistics of Finland(2014), "Budgets of municipalities & joint municipal boards", [http://www.stat.fi/til/ktal/index\\_en.html](http://www.stat.fi/til/ktal/index_en.html).

<sup>4</sup> Anthony, Robert (1995), "Accounting Principles", 7th edition, IRWIN Inc. u.s.a.

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠١.

الخارج أحد أهم أسباب تزايد النفقات العامة ومن ثم تفاقم عجز الموازنة لا سيما إذا لم يواكبه زيادة في الإيرادات .

## ٢ - انخفاض حجم الإيرادات العامة :

وذلك للعوامل التالية :

- أ - انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخل، التهرب الضريبي ، انخفاض الحصيلة الضريبية للعديد من الأنشطة ذات العوائد المرتفعة كالمهن الحرة، والضرائب الجمركية وبعض الإيرادات الأخرى .
- ب - كثرة الإعفاءات والامتيازات الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية<sup>٦</sup>.

## ثانياً :أنواع عجز الموازنة:

يتنوع عجز الموازنة إلى نوعين أساسيين هما العجز الدوري والعجز الهيكلي:

### ١ - العجز الدوري للموازنة العامة Budget Deficits Cyclical:

يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل للمستوى القاعدي (حالة الكساد) للدورة التجارية؛ حيث أن معدلات البطالة تكون كبيرة جداً؛ ومن ثم تزداد النفقات العامة، وعلى العكس تكون البطالة منخفضة في قمة الدورة التجارية (حالة الرواج)، لأن هذا الوضع يعزز من عائدات الضرائب؛ ومن ثم يؤدي إلى خفض في النفقات العامة.

### ٢- العجز الهيكلي للموازنة العامة Structural Budget Deficits :

هذا النوع من العجز ليس راجعاً إلى الدورة التجارية بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها؛ والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة؛ وذلك بسبب تزايد حجم النفقات عن الإيرادات،

<sup>٦</sup> المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .



وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهرب.

### ثالثاً - حجم العجز المسموح به:

تبعاً لاتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبي فقد تم وضع مؤشر لحجم العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة، وهو في حدود ٣% من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم ذلك فإن الاقتصاديين يرون أنه يمكن أن يتم تجاوز هذه النسبة بشرط أن يتم توجيه تمويل العجز إلى مشروعات إنتاجية تؤدي إلى زيادة فرص العمل الحقيقية وزيادة إنتاج السلع والخدمات، أما في حالة توجيه تمويل العجز إلى النفقات الجارية فإنه يؤدي إلى زيادة أعباء المديونية؛ وبالتالي تؤدي إلى الدوران في حلقة مفرغة بين العجز والمديونية.<sup>٧</sup>

كما أن تحديد خطورة العجز من عدمه ترتبط بالأساس بالحالة الاقتصادية للبلاد، فإذا كانت الدولة في حالة كساد فإن السعي نحو تحقيق التوازن المحاسبي في الموازنة يعتبر هدفاً غير سليم من المنظور المجتمعي، إذ يسهم في المزيد من التباطؤ الاقتصادي، أي أن هدف الإنماء الاقتصادي يحظى بالأولوية في السياسة الاقتصادية، حتى ولو جاء علي حساب التوازن المالي، إذ أن زيادة الإنفاق العام مع ما يترتب عليه من زيادة للقوي الشرائية للمجتمع كوسيلة للانتعاش الاقتصادي تصبح أمراً مطلوباً، حتى لو تم ذلك علي حساب المزيد من الاقتراض. وهنا يري كينز أن العبرة ليست بالتوازن الحسابي للموازنة، وإنما بالتوازن المالي عبر الدورة الاقتصادية التي تمتد إلي فترة زمنية تتراوح بين ثماني وعشر سنوات. فالتوازن المحاسبي ليس مقدساً أو مهماً في ظل التوازن المالي علي المدى البعيد.

<sup>٧</sup>. دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤ رسالة دكتوراه، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

#### رابعاً : طرق تمويل عجز الموازنة :

رغم تعدد الآراء والأساليب لتمويل عجز الموازنة فإنها تكاد تكون محصورة في ثلاث طرق رئيسة من أهمها المديونية ، الضرائب ، الإصدار النقدي:

##### ١ - المديونية :

تتمثل في الاقتراض بفائدة سواء أكانت قروضاً خارجية أم داخلية من خلال إصدار أدوات الدين العام من سندات وأذون الخزانة ، مما يترتب عليه العديد من الأضرار الاقتصادية والتي من أهمها تحمل الأجيال المستقبلية لأعباء تلك الديون ومن ثم سدادها من حصيللة الضرائب، بالإضافة إلى أثر المزاحمة حيث أن الاكتتاب في السندات والأذون الحكومية يحرم الاقتصاد من توجيه تلك المبالغ نحو الاستثمار أو الاستهلاك المحفز على الإنتاج .

##### ٢ - الإصدار النقدي :

ويعني اقتراض الحكومة من البنك المركزي عن طريق إصدار نقدي جديد، وهذا النوع

من التمويل يتسبب في تدهور قيمة العملة المحلية خاصة في حال عدم استجابة الجهاز

الإنتاجي للطلب الزائد .

##### ٣ - الضرائب :

تعد الضرائب أحد أهم الأدوات المستخدمة في تمويل عجز الموازنة من خلال التوسع والزيادة في المعدلات والأوعية الضريبية على أرباح المشروعات الاقتصادية وأجور ومرتببات العاملين وهو ما يقلص هوامش أرباح المشروعات ويحد من قدرتها على التمويل الذاتي ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات، وارتفاع المطالبة بزيادة الأجور والمحصلة ارتفاع مستوى الضغط الضريبي.

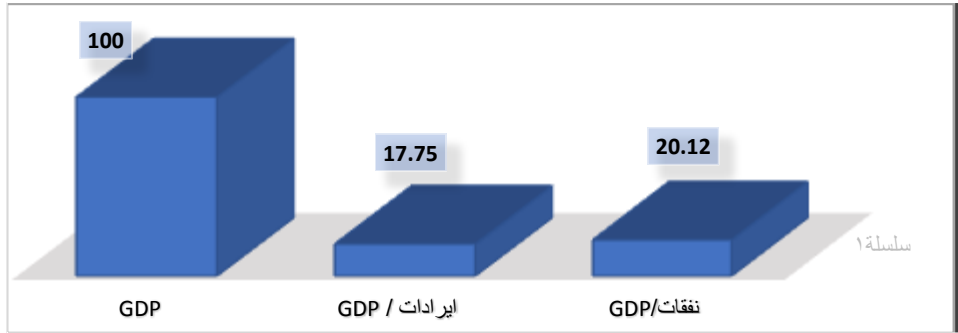


## المحور الثاني

### تطور عجز الموازنة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ – ٢٠١٩ / ٢٠٢٠:

يتبين من الجدول (١) بالملحق أن متوسط نسبة عجز الموازنة للنتائج المحلي الإجمالي ٩.٨٨ % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفترة ، وقد بلغ متوسط النفقات العامة خلال الفترة نحو ٣٧٧.٨ مليار جنيه بنسبة ٢٠.٢٢ % من متوسط الناتج المحلي الإجمالي، أما الإيرادات العامة فقد بلغت نحو ٣٣٣.٣٥ مليار جنيه لمتوسط الفترة بنسبة ١٧.٧٥ % من الناتج المحلي الإجمالي .

شكل (١) نسبة الإيرادات والنفقات للناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة  
٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

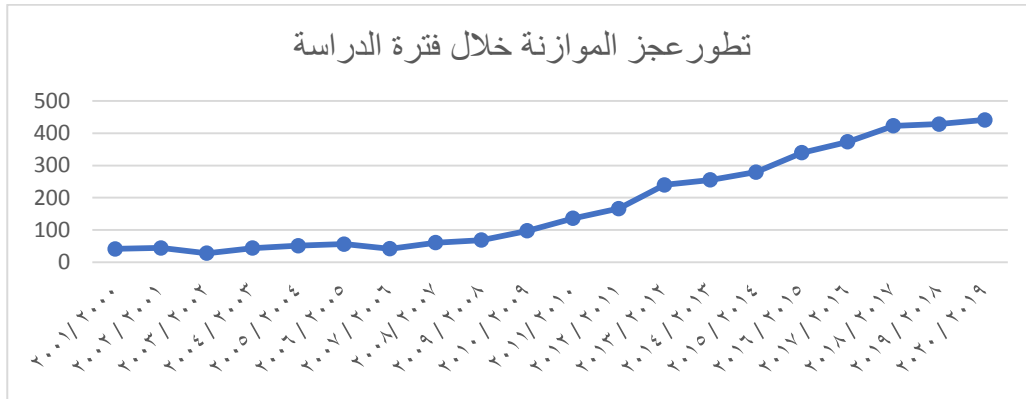


المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم (١)

#### أولاً : تطور العجز :

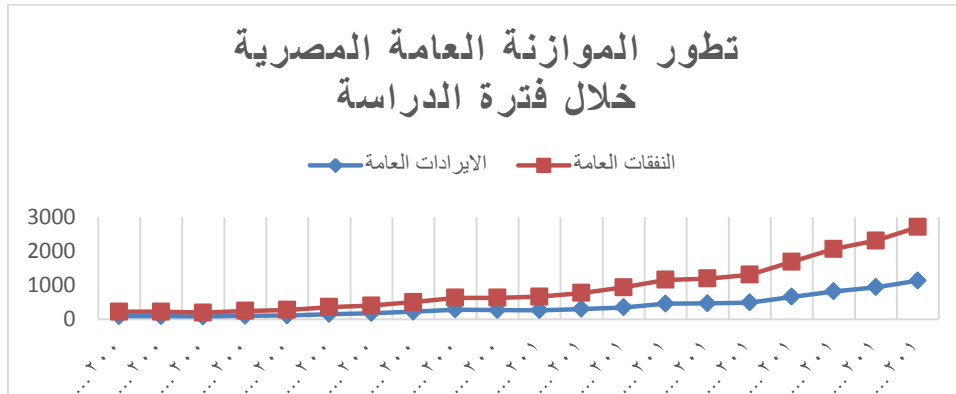
تبين أن العجز يزداد سنويا بنحو ١٩.٣٤ مليار جنيه من متوسط العجز السنوي والمقدر بنحو ١٨١ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي قدره ٩.٥ %، وأن الإيرادات العامة تزداد سنويا بنحو ٥٤.٩ مليار جنيه من المتوسط السنوي المقدر بنحو ٣٣٣.٣٤ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي قدره ٩.٥ % ، كما يتضح من تحليل لبند النفقات أنه يزداد سنويا بنحو ٤٧.٣١ مليار جنيه من المتوسط السنوي والمقدر بنحو ٣٧٨ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي قدره ٥.٢ % .

شكل ( ٢ ) تطور عجز الموازنة خلال الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ .



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم ( ١ )

شكل ( ٣ ) تطور النفقات والإيرادات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٥ / ٢٠١٦ .



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم ( ١ )

وقد تباينت الأسباب وراء زيادة النفقات بمعدلات أعلى من الزيادة في الإيرادات ، وإن كان بند الدعم والمنح والمزايا \* ، وبند الفوائد كان لهما النصيب الأكبر في الاستحواذ على النفقات العامة .

**فعلى سبيل المثال<sup>٨</sup> فقد زادت النفقات عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ إلى نحو ١٣٤,٤ مليار جنيه في ظل ارتفاع الأسعار العالمية خاصة الغذائية، وارتفاع أسعار الصرف وانفاق الحكومة على الدعم المباشر ، كما زادت الأجور والمعاشات في تلك السنة.**

أما عن السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ فقد ارتفع الانفاق العام إلى نحو ٢٠٧ مليار جنيه حيث تركزت معظم الزيادة في بنود الانفاق الاجتماعي، بينما بلغت الإيرادات العامة نحو ١٥١,٣ مليار جنيه ويعزى ذلك إلى زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة الإصلاحات الهامة في مجال التشريعات المالية وأبرزها صدور قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، كما كان لتنظيم الإعفاءات الجمركية أثر كبير في زيادة متحصلات الجمارك ، حيث تم تبسيط الإجراءات وتقليص الموافقات الجمركية المطلوبة من ٢٦ موافقة إلى ٥ موافقات فقط ، وقد انعكس ذلك إيجابياً على الإيرادات العامة وعلى الحصيلة الضريبية مع اتساع المجتمع الضريبي وزيادة كفاءة التحصيل . ورغم ذلك فقد ارتفع العجز الكلي إلى نحو ٥٦,٥ مليار جنيه .

وفي<sup>٩</sup> السنة المالية ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ارتفعت الإيرادات بنحو ٢٥,٨ مليار جنيه عن العام السابق حيث بلغت نحو ١٨٠ مليار جنيه ، ويعزى ذلك إلى زيادة أرباح الشركات الناجمة عن النمو الاقتصادي المرتفع وبالتالي زيادة المتحصلات الضريبية ، هذا بالإضافة إلى زيادة المتحصلات المحققة من استغلال بعض

\* ويتمثل هذا البند في الاعتمادات الأساسية التالية : الدعم المخصص للسلع والخدمات ، المنح المقدمة للجهات المختلفة ، مزايا ومساعدات اجتماعية لصناديق المعاشات والضمان الاجتماعي ، اعتمادات واحتياجات للدعم والمساعدات المختلفة .

<sup>٨</sup> - وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي ، سنوات مختلفة .

<sup>٩</sup> - وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، الأداء الاقتصادي وانجازات التنمية ، تقرير متابعة خطة عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ والربع الأخير من ( إبريل / يونيو ) .

<sup>١٠</sup> - وزارة التنمية الاقتصادية ، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ .

الأصول ، مثل مقابل الرخصة الثالثة للمحمول والتي بلغت نحو ١٥,٣ مليار جنيه ، وأدت الزيادة في الإيرادات بمعدل أكبر من النمو في النفقات إلى تراجع العجز الكلي إلى نحو ٤٢,٤ مليار جنيه .

أما<sup>١١</sup> عن السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ فقد انخفضت الإيرادات العامة انخفاضاً محدوداً تأثراً بالاضطراب الأمني والسياسي والاقتصادي المعاصر لأحداث ثورة ٢٥ يناير ، حيث بلغت الإيرادات نحو ٢٦٥,٣ مليار جنيه بانخفاض قدره ٢,٩ مليار جنيه عن العام السابق ، وفي جانب النفقات فقد ارتفعت النفقات إلى نحو ٤٠١,٥ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ٩,٨ % عن العام السابق نتيجة طبيعية لأحداث الثورة ورغبة الحكومة في مواجهة تداعياتها من خلال الاستجابة للمطالب الفئوية مما أسفر عن زيادة عجز الموازنة إلى نحو ١٣٦,٢ مليار جنيه بنسبة ١٢ % من الناتج المحلي الإجمالي .

أما<sup>١٢</sup> عن السنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ فقد تحسنت الإيرادات العامة تحسناً ملحوظاً، حيث بلغت الإيرادات نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣٨,٣ مليار جنيه عن العام السابق وذلك بسبب الزيادة في الإيرادات الضريبية وكذلك بسبب زيادة المنح من حكومات أجنبية والتي بلغت نحو ٨,٤ مليار جنيه ، وفي جانب النفقات فقد ارتفعت النفقات إلى نحو ٤٧١ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ١٧,٢ % عن العام السابق نتيجة لزيادة قيمة الدعم والمنح إلى نحو ١٥٠ مليار جنيه ، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في بند الأجور والتعويضات بالإضافة إلى الزيادة في بند خدمة الدين مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة إلى نحو ١٦٦ مليار جنيه بنسبة ١١ % من الناتج المحلي الإجمالي .

<sup>١١</sup> - وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١ والرابع من العام .

<sup>١٢</sup> - المصدر السابق ، للعام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

أما<sup>١٣</sup> عن السنة المالية ٢٠١٢ / ٢٠١٣ فقد تحسنت الإيرادات العامة تحسنا ملحوظا، حيث بلغت الإيرادات نحو ٣٥٠.٣ مليار جنيه بزيادة قدرها ٤٦.٧ مليار جنيه عن العام السابق وذلك بسبب الزيادة في الإيرادات الضريبية بنحو ٤٣.٧ مليار عن العام السابق ، وفي جانب النفقات فقد ارتفعت النفقات إلى نحو ٥٨٨.٢ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ٢٤.٨ % عن العام السابق نتيجة لزيادة قيمة الدعم والمنح إلى نحو ١٩٧ مليار جنيه بزيادة قدرها ٤٧ مليار عن العام السابق ومعدل نمو قدره ٣١.٣ %، بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في بند الأجور والتعويضات بالإضافة إلى الزيادة في بند خدمة الدين مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة إلى نحو ٢٣٧.٩ مليار جنيه بنسبة ١٣.٦ % من الناتج المحلي الإجمالي.

وعن السنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ فقد زادت الإيرادات العامة للدولة بنسبة ناهزت ٣٠,٤ % عن العام المالي السابق. وذلك لعدة أسباب من أهمها زيادة المنح المقدمة من حكومات بعض الدول العربية الشقيقة في هذا العام، والتي بلغت نحو ٩٨,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بنحو ٥.٢ مليار جنيه في العام المالي السابق له، وارتفاع حصيللة الإيرادات الضريبية بنحو ٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق له، أما النفقات العامة فقد زادت بنحو ١٨,١ % خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

أما في السنوات الأخيرة وخاصة في العامين الماليين ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ، ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ فقد انخفض العجز إلى نحو ٨.٠٤ %، ٧.٥٨ % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انتهاج بعض السياسات والاجراءات لزيادة الإيرادات الضريبية وخاصة بعدما تطبق ضريبة القيمة المضافة ويمكنة التحصيل الضريبي والتوجه

<sup>١٣</sup> - وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ والربع الرابع من العام ، مصدر سبق ذكره .

<sup>١٤</sup> - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والسنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، الخطة الاقتصادية للدولة للعام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ .



إلى تطبيق اجراءات الشمول المالي، أما في جانب النفقات فقد تم تخفيض بعض بنود الدعم وخاصة في مجال دعم الطاقة، وإن كان لبعض هذه الاجراءات بعض الانعكاسات السلبية على زيادة تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات التضخم.

ومن الضروري دراسة وتحليل هيكل الإيرادات والنفقات العامة للدولة وتوزيعها على الأبواب المختلفة للتعرف على الأبواب التي تساهم في زيادة جانبي الإيرادات والنفقات والفرص التي يمكن الوصول إليها لزيادة الإيرادات وتخفيض النفقات .

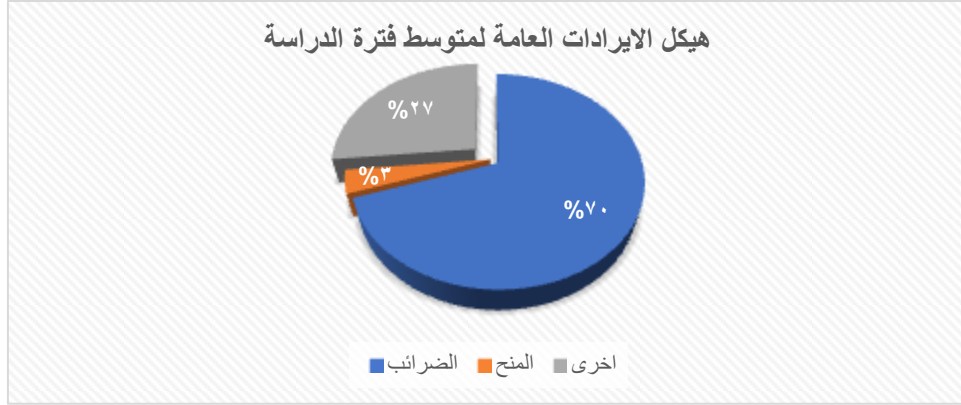
#### ١ - تطور هيكل الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠

وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩:

يتضح<sup>١٥</sup> من الجدول (٢) والشكل رقم(٣) أن هيكل الإيرادات لمتوسط الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ قد تكون من نحو 261.81 مليار جنيهه متحصلات ضريبية سنويا بنسبة ٧٠% من متوسط إجمالي الإيرادات لنفس الفترة، كما بلغ متوسط المنح نحو ١٠.٤٢ مليار جنيهه سنويا بنسبة ٣ % من متوسط إجمالي الإيرادات العامة، أما الإيرادات الأخرى\* فقد ساهمت لمتوسط الفترة بنسبة ٢٧ % تقريبا من متوسط إجمالي الإيرادات. مما يعني بأن الإيرادات الضريبية تعد المصدر الأول للإيرادات والتي تستحوذ على النصيب الأكبر يليها الإيرادات الأخرى .

<sup>١٥</sup> - وزارة التخطيط، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سنوات مختلفة \* وهي تشمل عوائد الملكية ، وحصيلة بيع السلع والخدمات ، وغرامات وتعويضات ، وتحويلات اختيارية ، وإيرادات متنوعة .

شكل ( ٣ ) هيكل الإيرادات العامة لمتوسط الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم ( ٢ )

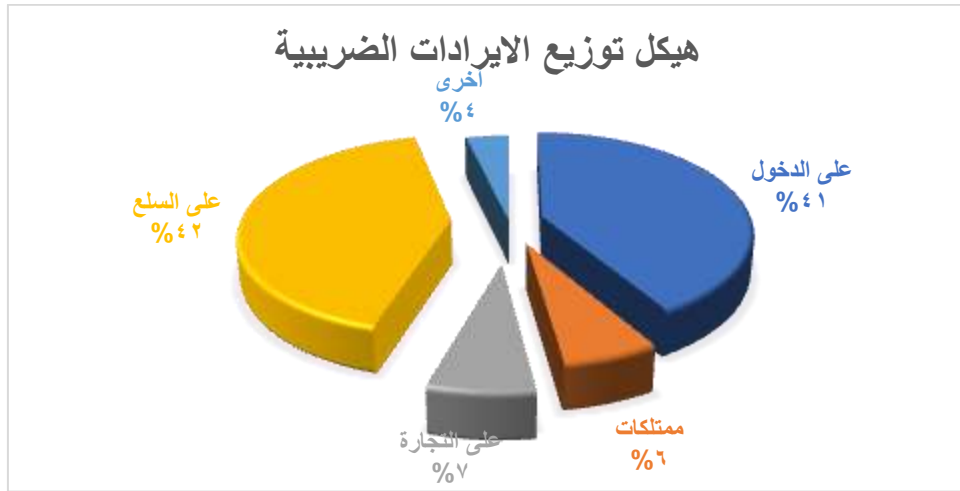
## ٢ - هيكل توزيع الإيرادات الضريبية على المصادر (الأبواب) المختلفة :

حيث يتبين من الجدول رقم ( ٣ ) والشكل ( ٤ ) أن نسبة مساهمة الضريبة على الدخل والأرباح بلغت نحو ٤١ % من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية، بينما كانت الضريبة على المهن الحرة ضئيلة جداً والتي تدر في المجلد أرباح طائلة لأصحابها ، مما يعني أن هناك تهرب كبير وتشوه في الهيكل الضريبي ، وبالتالي فإن تحسين جهاز التحصيل والقضاء على التهرب الضريبي سوف يكون له أثر كبير في زيادة الإيرادات العام للدولة .

كما بلغت نسبة مساهمة الضريبة على السلع والخدمات نحو ٤٢% من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية ، كما أن نسبة مساهمة الجمارك بلغت نحو ٧ % من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية واتضح أن نسبة مساهمة الضرائب على الممتلكات نحو ٦% من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية ، كما بلغت نسبة مساهمة الضرائب الأخرى نحو ٤ % من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية ، كما يتبين أن هناك ضعف شديد في نسبة مساهمة القطاع الخاص في حصيلة الضرائب

على الدخل، وذلك لانخفاض أسعار هذه الضرائب والقصور في حصر المنشآت الخاضعة وتقييم دخولها وشيوع التهرب الضريبي<sup>١٦</sup>.

شكل رقم ( ٤ ) هيكل توزيع الإيرادات الضريبية على المصادر ( الأبواب ) المختلفة



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم ( ٣ )

### ٣ - تطور هيكل النفقات العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى

٢٠٢٠ / ٢٠١٩:

يتضح من الجدول ( ٤ ) والشكل رقم ( ٥ ) أن هيكل النفقات العامة لمتوسط الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ قد بلغ إجماليه نحو ٣٦٤.٣ مليار جنيه لمتوسط الفترة تم توزيعها على بنود الإنفاق بالنسب التالية :

- بند الفوائد يأتي في المرتبة الأولى، حيث يلتهم نحو ٢٩ % من إجمالي النفقات العامة. مما يعني أن هذا البند يأتي على حساب البنود الأخرى والتي من المفترض أنها توجه للإنفاق الاستثماري مثلا والذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، والتعليم والصحة.

<sup>١٦</sup> ابراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري وتفاقم الاختلالات المزمنة ، مركز دراسات الجزيرة ، ابريل ٢٠١٤ .

- بند الدعم والمنح والمزايا يأتي في المرتبة الثانية يستحوذ على نحو ٢٦ % من إجمالي النفقات العامة.
- كما يأتي بند الأجور والتعويضات في المرتبة الثالثة حيث يستحوذ على نحو ٢٣ % من إجمالي النفقات العامة. كما يستحوذ بند الاستثمارات على نسبة ١٠ % من إجمالي النفقات العامة ، مما يعني ضعف قدرة الجهاز الحكومي على طرح المشروعات العامة وتنشيط الاستثمار لدفع عجلة الإنتاج والتشغيل .
- وتأتي المصروفات الأخرى في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية لأبواب الإنفاق حيث بلغت نحو ٧ % من إجمالي النفقات العامة، وهذ نسبة متدنية رغم أهمية البنود التي تندرج تحتها. كما يشوب الإنفاق قدر كبير من عدم الكفاءة والترشيد سواء في الدعم أو التعليم أو الصحة .

شكل رقم ( ٥ ) توزيع النفقات على الأبواب الرئيسية لمتوسط الفترة ( ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٩/٢٠٢٠ )



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات بالجدول رقم ( ٤ )

ووفقا لدراسة بنود الانفاق وهيكله يتبين أن معظم الزيادة في الإنفاق الحكومي تم توجيهها إلى المصروفات الجارية التي لا تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ولا سيما مع تقلص الإنفاق الاستثماري الحكومي، ( وهو ما صاحبه زيادة كبيرة في حجم ونسبة الإنفاق الجاري من الأجور والدعم).

كما يتضح أيضا أن معظم الاستثمارات العامة بالموازنة وخاصة في الأعوام الأخيرة من الدراسة تتجه إلى الانفاق على البنية الأساسية والعقارات الحكومية وهي مجالات تفتقد للقيمة المضافة ، كما أنها لا تؤدي إلى وظائف مستدامة أو مستقرة.

#### ٤ - برنامج الدعم وكيفية توزيعه

يلاحظ أن نسب توزيع الدعم فيها تشوه كبير حيث بلغت نسبة دعم السلع التموينية نحو ٢٠ % مع وجود تسرب كبير في هذه النسبة ، حيث بلغ دعم المنتجات البترولية نحو ٦٦.٧ % كمتوسط من بداية سنوات الدراسة وحتى عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، وابتداءً من مطلع يوليو ٢٠١٤ اتخذت الحكومة أولى خطوات تخفيض دعم الوقود ، مما أدى إلى زيادة في أسعار الوقود بنسبة تجاوزت ٧٥ % . إلا أن أزمة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية منذ منتصف ٢٠١٤ ، ساعدت الحكومة في تأجيل استكمال سياستها في رفع الدعم عن الوقود خلال ٣ سنوات، ولم تكن الحكومة قد دخلت في اتفاقها مع صندوق النقد الدولي بعد في ذلك التاريخ.

• كما نلاحظ أن مخصصات دعم الوقود في السنوات من ٢٠١٤ - ٢٠١٨ شهدت تخفيضاً من ١٣٠ مليار جنيه عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ إلى نحو ٨٩ مليار جنيه في ٢٠١٨/٢٠١٩ ، خفضت الموازنة دعم الوقود والكهرباء بنسب عالية خاصة في موازنة ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، وهو ما يعني زيادة الأعباء على محدودي الدخل وزيادة تكاليف الإنتاج في معظم القطاعات الإنتاجية وبالتالي زيادة معدلات التضخم، مع عدم كفاءة سياسة استهداف الفقراء، مع الأخذ في الاعتبار أن دعم الوقود الفعلي في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ قد بلغ دعم نحو ٥١ مليار جنيهه بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، بينما أدى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري في نهاية ٢٠١٦ إلى رفع قيمة دعم الوقود بالموازنة مرة أخرى في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ليصل إلى ١١٥ مليار جنيه، وانخفض ذلك الدعم

إلى ١١٠ مليار جنيه في ٢٠١٧/٢٠١٨، ثم التخفيض الأخير في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ .

#### ٥ - الآثار السلبية الناجمة عن سياسة الدعم الحالية :

أ - سوء تخصيص الموارد الاقتصادية و تشوه الأسعار و مغالاة في الاستهلاك و تربح بعض الأفراد من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة ، مما يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة وفي الوقت نفسه فإنه لا يحقق الهدف المطلوب ، ويشجع على زيادة الاستهلاك<sup>١٧</sup> .

ب - عدم كفاءة عملية الاستهداف : حيث لا يصل الدعم إلى مستحقيه وحسب بيانات البنك الدولي فإن ٦٤% من مخصصات الدعم يصل لغير الفقراء ١٨ .

ج - ارتفاع معدل تسرب الدعم حيث يصل معدل تسرب دعم الخبز والدقيق إلى ٣٨% ١٩ .

د - الدعم بصورته الحالية وخاصة دعم رغيف الخبز يرفع معدل استهلاك القمح حيث يستخدم الخبز المدعم كعلف للحيوان لانخفاض سعره عن سعر العلف ٢٠ .

٦ - تطور الدين المحلي الإجمالي والخارجي خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

يعتبر الدين العام مشكلة مزمنة في الاقتصاد المصري، وأصبح حجم الدين العام المحلي وما يمثله من أعباء على الموازنة العامة لمصر أحد أسباب تخفيض التصنيف الائتماني لمصر لدى المؤسسات الدولية وذلك بسبب تخطيه الحدود

<sup>١٧</sup> - الدستور الاقتصادي المصري ، رؤية علمية لمجموعة من خبراء اقتصاديين ، ورشة عمل بعنوان " مستقبل مصر الاقتصادي والاجتماعي " ، الغرفة التجارية بالإسكندرية ، ٢٢ : ٢٣ فبراير ٢٠١٣ .

<sup>١٨</sup> - إمام محمود الجمسي ، " البدائل المطروحة لدعم الغذاء " - ندوة بعنوان ( قضية الدعم والأمن الغذائي في مصر ) معهد الإحصاء - جامعة القاهرة ، ٢٠ / ٤ / ٢٠١١ .

<sup>١٩</sup> - المصدر السابق .

<sup>٢٠</sup> - المصدر السابق .

الآمنه. حيث يعتبر المؤشر الرئيسي لقياس التغير في الدين العام هو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمعايير الدولية تطالب بألا تزيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي على ٦٠% ليكون في نطاق الحد الآمن، ويلاحظ أن السياسات الاقتصادية المطبقة خلال فترة الدراسة تتبنى آلية الاقتراض المحلي أو الخارجي لسد عجز الموازنة، ولم تتخذ خطوات جادة لترشيد الإنفاق، أو تقديم برنامج واضح لتخفيض قيمة الدين ونسبته للناتج المحلي الإجمالي<sup>٢١</sup>.

أولاً : تطور الدين المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠:

من الجدول رقم ( ٥ ) يتبين أن الدين المحلي الإجمالي ينمو بمعدل ٦.٥٥% سنوياً وأنه قد تراوح بين ٢٣٦.٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ كحد أدنى وبين ٤٧٤٢.١ مليار جنيه كحد أقصى في نهاية يونيو ٢٠٢٠ بما يمثل ٨١.٥ % من الناتج المحلي الاجمالي.

كما تبلغ نسبة الدين المحلي الحكومي نسبة ٧٩ % من الدين المحلي الإجمالي، بينما ديون بنك الاستثمار القومي بلغت نحو ١٥.١ % ، ثم الهيئات الاقتصادية بنسبة ٥.٩ % .<sup>٢٢</sup>

ثانياً : تطور الدين العام الخارجي خلال الفترة من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠:

تبين<sup>٢٣</sup> أن الدين العام الخارجي يزداد سنوياً وأنه قد تراوح بين ٢٩.١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ كحد أدنى وبين نحو ١٢٣.٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ كحد أقصى.

<sup>٢١</sup> - وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية " ورقة بحثية بعنوان أزمة الدين العام المحلي في مصر وسبل مواجهتها " ، ٢٠١٣ .

<sup>٢٢</sup> - نشرة البنك المركزي المصري عن الربع الثالث للسنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

<sup>٢٣</sup> وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ، سنوات مختلفة ، نشرات البنك المركزي ، سنوات مختلفة

كما يتضح أن نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي قد بلغ حده الأقصى عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بنسبة ٣٩.٨% من الناتج المحلي الإجمالي وتعزى تلك الزيادة إلى ارتفاع أسعار الصرف في ذلك العام، و بلغ حده الأدنى عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بنسبة ١٣.٥% من الناتج المحلي الإجمالي ثم ازداد بشكل مضطرب في الأعوام الأخيرة من الدراسة مما يثير المخاوف حيث ارتفعت نسبته للنتائج المحلي الإجمالي إلى (٣٤%) في العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، ورغم أنه مازال في الحدود الآمنة إلا أن الآثار المترتبة على هذه القروض وما تمثله من عبء على الموازنة العامة للدولة يُعد أحد أسباب عجز الموازنة وخاصة أن الاقتراض يتم بشكل أساسي لتمويل عجز الموازنة، أي الإنفاق الجاري على الأجور وشراء السلع والخدمات وغيرها من أبواب الإنفاق في الموازنة العامة، في حين أنه من مقتضيات الكفاءة الاقتصادية إنفاق هذه القروض على مشروعات استثمارية تدر عائداً يمكن من خلاله سداد أقساطها وفوائدها، وتولد وظائف إنتاجية تساعد على رفع مستويات المعيشة. وكما أن الدين الخارجي على وجه التحديد يقتضي استثماره في مشروعات تصديرية تدر عائداً بالعملة الصعبة يسهل سداد الدين من خلاله، وهو ما لم يحدث حتى الآن، إذ تتركز الاستثمارات خاصة في السنوات الأخيرة للدراسة في مشروعات البنية التحتية والأنشطة الإنشائية والعقارية، وهذه السياسات الاقتصادية المتبعة تؤدي حتماً إلى العديد من الآثار السلبية بالإضافة إلى تفاقم عجز الموازنة المصرية.

#### الآثار السلبية لتفاقم أزمة الديون :

أ - منافسة الحكومة للقطاع الخاص في مجال الاقتراض من البنوك ، بحيث تكتفي البنوك بشراء سندات وأدون الخزانة من الحكومة بسبب انعدام نسبة المخاطر مما يؤثر على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما زاد من تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب الفئة الأكثر استفادة من القروض الصغيرة والمتوسطة .



ب - التأثير على حجم الإنفاق في مجالات التنمية من التعليم والصحة وباقي المجالات المتعلقة بتحسين سبل المعيشة في المجتمع المصري وذلك بسبب التهام فوائد الدين العام لحوالي ٣٦ % من اجمالي النفقات بالموازنة العامة للدولة ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مما يعني أن تخفيض أعباء الدين العام من أقساط وفوائد بنحو ٥٠ % يحسن من كفاءة عدة قطاعات هامة كقطاعات التعليم والصحة والأجور ، ويقضي على العديد من المشكلات الاجتماعية .

ج - انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم ، فمع استمرار الحكومة في الاقتراض ساعد ذلك على ارتفاع أسعار الفائدة مما شجع على دخول السوق المحلية وشراء أذون الخزانة التي ارتفعت معدلات الفائدة عليها بشكل كبير، في حين أن السياسة النقدية تعمل على استقرار سعر الصرف ، وهو ما يعني الخروج الآمن للمستثمرين الأجانب في السندات الحكومية ، وبالتالي التأثير الواضح على سعر الجنيه وعلى تقليل حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي .

٢- مدى كفاءة السياسة الاقتصادية ( المالية والنقدية ) وانعكاساتها على

#### الاقتصاد المصري:

تم التعامل مع السياسة المالية بمنطق رد الفعل مترددة بين التوسع والانكماش كرد فعل لمؤشر العجز والدين الخارجي ، كما لم تعتمد السياسة المالية المتبعة على الأهداف والمتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوزيع الدخل ، وتحفيز الاستثمار، والتوظيف ، ولكن كانت مجرد محاولات لاحتواء العجز وكانت النتيجة عكسية فتفاقم العجز وارتفع الدين العام .

إن تفاقم مشكلة عجز الموازنة وتمويلها من خلال الأذون والسندات التقليدية قد أدى إلى سحب معظم السيولة في القطاع البنكي وتركيزها في الأذون والسندات الحكومية بشكل أثر سلبياً على دور القطاع المالي باعتباره داعماً للاستثمار . كما أن هذا النهج وخاصة في ظل ارتفاع معدلات العجز قد أدى إلى ارتفاع أسعار الفوائد

لعملية الإقراض وبلوغها معدلات تقترب من ١٦ % أو يزيد وخاصة بعد قرار تخفيض قيمة الجنيه المصري في أواخر عام ٢٠١٦، حيث قام البنك المركزي بطرح إصدارين بقيمة ٢.٨ مليار جنيه في الخامس من شهر ديسمبر عام ٢٠١١، وكان الإصدار الأول بقيمة ١.٥ مليار لأجل ٣ سنوات بعائد قدره ١٥.٧٥ %، والإصدار الثاني بقيمة ١.٣ مليار جنيه لأجل ٥ سنوات بعائد قدره ١٥.٩٣ %، وفي الثامن من شهر إبريل عام ٢٠١٣ طرح البنك المركزي اكتتاباً لسندات بعائد قدره ١٦.٥ % لأجل ٧ سنوات<sup>٢٤</sup>. وهو معدل معوق للاستثمار، بل أصبحت السياسة المالية سياسة غير فعالة على نحو أضعف السياسة النقدية ودورها في التأثير على سعر الفائدة حيث أصبحت أسعار الفائدة تسير في ركب سعر الفائدة على الأذون والسندات فيما يعرف بظاهرة السيطرة المالية " Fiscal Dominance".

- استمرار الهدر المالي في ظل إدارة مالية غير رشيدة لا تمتلك رؤية واضحة للتعامل مع التحديات المالية الحالية واقتصرت رؤيتها على أن السيطرة على العجز تتم من خلال إجراءات رفع الضرائب والجباية وتحرير أسعار الطاقة. هذا الحل يغفل أثر تلك الإجراءات على معدلات التضخم وما يستتبعه من ارتفاعات في مستويات الأسعار وتكلفة المدخلات وإضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وهو ما يفاقم الوضع على النحو التالي:
- إفلاس كثير من المؤسسات والشركات، نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج خاصة في ظل ركود السوق وضعف معدلات الطلب وتفاقم مشكلات العمال.
- ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد المصري، والتأثير سلباً على قيمة الجنيه المصري فعل سبيل المثال فقد بلغ معدل التضخم الحالي نحو ٣٤.٧ % في العام المالي ٢٠١٧ ٢٠١٨ (أعلى بطبيعة الحال من الشركاء التجاريين) بينما معدل التضخم للشريك التجاري لا يتعدى ٢.٥ %.

<sup>٢٤</sup> - [www.alarbiy.net](http://www.alarbiy.net)

<sup>٢٥</sup> - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩.

- الإجراءات السعرية برفع الأسعار أو زيادة الأعباء الضريبية في ظل عدم ضبط السوق سوف تؤدي إلى زيادة معاناة المواطن المصري الفقير وخاصة أصحاب الدخل الثابتة.
- ارتفاع أسعار السلع كنتيجة منطقية لارتفاع تكلفة الإنتاج يدفع بطبيعة الحال أسعار الفائدة إلى الارتفاع ( وهي مرتفعة أصلاً) يضر بمناخ الاستثمار ويرفع تكلفة الاقتراض ويفاقم مشكلة الركود الاقتصادي.
- في ظل عدم القدرة على ضبط الأسواق والارتفاعات العشوائية في الأسعار فإن مناخ عدم التأكد قد يدفع مزيد من الاستثمارات من الهروب من السوق ويؤثر على سوق الأوراق المالية ويؤثر أيضا على النقد الأجنبي وهو ما يمثل ضغوطاً على البنك المركزي وحجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية.

## المحور الثالث

### الاستراتيجية المقترحة لعلاج عجز الموازنة المصرية

ويمكن صياغة أهداف محددة تعد بمثابة وجهة السياسات الاقتصادية وهي:

- ١ - العمل على خفض عجز الموازنة الي أقل من ٣% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يتطلب تخفيض النفقات الحالية والتي بلغت نحو ١٥٧٤.٦ مليار جنيه حسب موازنة (٢٠٢٠/٢٠١٩) بنحو ١٥%، وزيادة الإيرادات والتي بلغت نحو ١١٣٤.٤ مليار جنيه حسب موازنة (٢٠٢٠/ ٢٠١٩) بنحو ١٧% من الإيرادات الحالية حسب ( موازنة ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ )<sup>٢٦</sup>.

<sup>٢٦</sup> - تم حساب النسب كما يلي :

الإيرادات تقدر بنحو ١١٤٣ مليار جنيه والنفقات تقدر بنحو ١٥٧٥ مليار جنيه .  
العجز - ٤٤١ مليار جنيه ويمثل نحو ٧.٥٨% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام .

٢ - خفض الدين المحلي الإجمالي إلى الحدود الآمنة ( ٦٠ % ) مما يقلل من أعباء خدمة الدين ويساعد على تخفيض بند الفوائد.

ويحتاج ذلك إلى حزمة من السياسات المالية والنقدية تقوم على التوازن بين مساري الضبط المالي والنقدي من ناحية، وبين مسار تحفيز النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى. كما أن خفض عجز الموازنة سوف يقلل من نمو الدين العام ومن احتمالات التضخم وارتفاعات الأسعار ويعزز من الثقة في أداء الاقتصاد ورفع القدرة التنافسية له ، وذلك من خلال بعض السياسات العامة المقترحة على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل ، وكذلك بعض الإجراءات الاقتصادية المحددة من أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً .

أولاً : السياسات الاقتصادية المقترحة لتخفيض عجز الموازنة :

نظراً لما تقدم فإن علاج عجز الموازنة يحتاج إلى معالجة لأسباب المشكلة وذلك من خلال استخدام أدوات السياسات الاقتصادية الفعالة بشقيها المالي والنقدي، وعند الحديث عن السياسات المالية فلا بد ألا نغفل أنها سياسات قصيرة الأجل مختصة بإدارة الطلب الكلي في الاقتصاد، ومن ثم ألا تكون هناك سياسة مالية ثابتة دائماً لا تتغير، وبالتالي فإن التعامل مع الوضع الحالي يتطلب بعض السياسات المقترحة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

١ - السياسات الاقتصادية المقترحة على المدى القصير :

حيث يتم تنشيط الاقتصاد القومي من خلال ما يلي:

---

للوصول للهدف ( أن يكون العجز نحو ٣ % من الناتج المحلي الإجمالي ) يعني أن لا يتعدى العجز نحو ١٧٥ مليار جنيه وهذا يعني زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات بنحو ٢٦٦ مليار جنيه ، وبمأن النفقات حتمية فقد تم تقدير الترشيد بنحو ٦٦ مليار جنيه ، وزيادة الإيرادات بنحو ٢٠٠ مليار جنيه من خلال عدة بنود تفصيلية مقترحة في الدراسة .

- القيام بحزم تحفيزية تضخ في قطاعات وأنشطة مولدة للنمو والدخل في بعض القطاعات الانتاجية ومساندة المصانع المغلقة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك العامة، والوصول لحلول ناجزة مع المتعثرين وأصحاب المشكلات في قطاع الصناعة وغيرها من القطاعات.
- عدم الإعلان أو مناقشة أي ضرائب جديدة قبل تعافي الاقتصاد المصري حيث إن الحصيلة الإضافية إن وجدت في ظل خسائر غالبية الشركات لن توازي فقدان الاستثمارات التي ستتوجه لدول الجوار. وتبعاً لأهمية الضرائب والنفقات العامة باعتبارهما من أهم أدوات السياسة المالية فقد ثار الجدل حول اختيار زيادة الضرائب أو تخفيض النفقات العامة كعلاج لمواجهة عجز الموازنة العامة<sup>٢٧</sup>.

فهناك من يرون أن تقليل الإنفاق أفضل من زيادة الضرائب، فعلى سبيل المثال قال الاقتصادي قالوا إن أسوأ فعل Connecticut أن أعضاء مؤتمر HartFord courant

الكلام غير  
متناسق

يمكن القيام به هو رفع الضرائب أثناء حدوث كساد أو ركود، وأفضل عمل هو تقليل الإنفاق .

## ٢- السياسات الاقتصادية المقترحة على المدى المتوسط والطويل :

- محاولة عدم تجاوز معدل نمو الإنفاق العام السنوي- معدل نمو الدخل القومي الإجمالي ، وذلك منعا لحدوث آثار سيئة على الأسعار المحلية وأسعار الفائدة وإنفاق القطاع

<sup>27</sup>- Peter Orszag and Joseph Stiglitz: BUDGET CUTS VS. TAX INCREASES AT THE STATE LEVEL: IS ONE MORE COUNTER PRODUCTIVE THAN THE OTHER DURING A RECESSION? Center On budget and policy priorities, 6-11-2001,p2.

- الخاص الجاري والاستثماري، وكذا لتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي.
- السماح للوحدات الحكومية بترحيل الاعتمادات غير المستخدمة في نهاية السنة المالية إلى سنة مالية تالية حيث يتم سنويا اعتماد مليارات الجنيهات للجهاز الإداري للدولة ووحدات المجالس المحلية وكافة مؤسساتها للانفاق الاستثماري علي المشروعات والانشاءات وغيرها ولكن هذه المليارات يتم اهدارها في اخر ثلاثة شهور من السنة المالية ويطلق علي هذه العملية حرق الموازنة لذا ينبغي تجنب حرق الموازنة في نهاية السنة المالية بالسماح بترحيل الاعتمادات.
- ترشيد النفقات والتوقف فورا" عن الانفاق الترفى المتمثل بالدرجة الأولى في الانفاق على السيارات الفاخرة وتغيير الاثاث والمفروشات في الوزارات والاعلانات الحكومية خاصة وإدارة المخزون الحكومى إدارة رشيدة وتقليل حاجة الاحتفالات والانفاق على السفريات والمؤتمرات.
- سياسة رفع كفاءة المؤسسات الحكومية وذلك من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للمواطنين وذلك من خلال دمج وتطوير هياكلها وتخفيض عدد المكاتب والأجهزة داخل هذه المؤسسات ويلاحظ أنه مع تدنى مستوى الخدمات الحكومية المقدمة تتخفيض الإيرادات العامة للدولة ، وترتفع تكاليف تقديم هذه الخدمة مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع العجز فى الموازنة العامة للدولة .
- تنمية الموارد العامة للدولة مع عدم الإخلال بالتوازن الاجتماعى و ذلك من خلال استكمال منظومة الاصلاح الضريبي وتضمين القطاع غير الرسمى فى الاطار الاقتصادى و الاجتماعى العام .
- اصلاح أوضاع الهيئات العامة الاقتصادية من خلال فصل العلاقة التشابكية بين الهيئات الاقتصادية والموازنة العامة للدولة .

- استكمال منظومة الشمول المالي والميكنة للحسابات العامة ومنظومة الدفع والتحصيل بالمؤسسات الحكومية
- إطلاق يد الأجهزة الرقابية لمواجهة الفساد في الجهاز الإداري للدولة، وكذلك باقي المؤسسات الاقتصادية العامة، واتخاذ إجراءات حاسمة تجاه الصناديق الخاصة، بحيث يكون التصرف تجاهها واحداً من أمرين، إما أن تعمل هذه الصناديق وفق الأهداف التي أنشئت من أجلها وتخضع بشكل صحيح لأعمال الأجهزة الرقابية، أو تعود هذه الصناديق إلى الموازنة العامة للدولة.
- تفعيل الأجهزة الرقابية لمواجهة الفساد في الجهاز الإداري في الدولة، وباقي المؤسسات الاقتصادية العامة، واستبعاد قيادات الإدارة العليا التي تولت مناصبها بعيداً عن معيار الكفاءة .
- العمل على استقرار سعر الجنيه في المدى الطويل من خلال تزايد القدرة على الانتاج وزيادة الصادرات ومكافحة التضخم وليس من خلال الاحتياطات الدولية لأنها تتعلق بالأمد القصير . وبتصحيح تركيبة الطلب الكلي وبنيان العرض الكلي وبتزايد الاعتماد على الذات .
- تبني الدولة للسياسات المالية والنقدية التي تعمل على خلق مناخ مناسب للاستثمار والانتاج من خلال استقرار سعر الصرف والضريبة الموحدة مع معادلة ضريبة تفصيلية للصادرات المصرية والمعاملة الجمركية المتميزة لمستلزمات الانتاج .
- ثانياً : الإجراءات الاقتصادية المقترحة لزيادة الإيرادات العامة للدولة :
  - نهوض الجهاز الإداري للدولة في تحصيل المتأخرات الحكومية من ضرائب ورسوم، حيث تقدر المتأخرات الضريبية بنحو ٦٠ مليار جنيه،

منها ٤٠ ملياراً لدى مؤسسات وجهات حكومية، و ٢٠ ملياراً لدى القطاع الخاص ، وجدولة المتأخرات الضريبية غير المتنازع عليها<sup>٢٨</sup>.

- عمل شرائح ضريبية دخل تصاعديّة متدرجة تبدأ بـ ٢% وتصل الي ٥٠% علي الجزء الإضافي من الدخل الذي لا يزيد علي ٥٠ ضعف حد الاعفاء.
- زيادة المتحصلات الضريبية الناتجة من أرباح المهن الحرة والجمارك، وتحسين ورفع كفاءة جهاز تحصيل الضرائب .

### ثالثاً : الاجراءات الاقتصادية المقترحة لتخفيض النفقات العامة للدولة :

-ترشيد الإنفاق الحكومي وذلك باستبعاد كافة النفقات التي لا ترتبط مباشرة بالإنتاج أو بتقديم الخدمات الحكومية، واقتصار الزيادة المسموح بها في بعض الاعتمادات على الحتميات التي ترتبط بتغيرات الأسعار أو بزيادة عدد المستفيدين من الخدمات أو الوفاء بالتزامات قائمة . فالدعم أحد أدوات السياسات الموجهة لإعادة توزيع الدخل لمحاربة الفقر عن طريق توجيه قدر من الانفاق الحكومي إلي الطبقات المستحقة والتي لا يُمكنها اقتصاد السوق دون تدخل الدولة من الحصول علي القدر المناسب من السلع والخدمات.

وعليه فإنّ فإن السياسات المقترحة تقوم على ضرورة انتهاج الدولة سياسة اقتصادية تعمل على إعادة هيكلة منظومة الدعم في الموازنة العامة للدولة بما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه، وتقليل الهدر وتخفيض العجز المزمن الذي تُئن منه الموازنة العامة للدولة ومن هنا تصبح هناك ضرورة لإعادة صياغة فلسفة قضية الدعم وذلك من خلال بعض الإجراءات والسياسات المقترحة التالية:

### السياسات والاجراءات المقترحة لعلاج مشكلة الدعم بصفة عامة :

<sup>٢٨</sup> - وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية " ورقة بحثية بعنوان أزمة الدين العام المحلي في مصر وسبل مواجهتها "، مرجع سبق ذكره .



- عمل خريطة تفصيلية للفقر في مصر نحدد فيها الفئات الأشد احتياجا موزعة جغرافيا علي مناطق مصر المختلفة.
- تقسيم هذه الفئات المحتاجة الي طبقات وفقا لدرجة الاحتياج والتي تحدد في النهاية القدر المستحق لسد الفجوة بين إمكاناتهم الحالية والحد الأدنى المطلوب لحياة كريمة من سلع وخدمات.
- التحول التدريجي لمنظومة الدعم النقدي بالنسبة للسلع التموينية بتخصيص مبلغ الدعم في صورة تحويلات نقدية شهرية لأصحاب بطاقات التموين بعد استبعاد من لا يستحق الدعم.

#### رابعاً : السياسات والإجراءات المقترحة لتخفيض حجم الدين العام :

- ضرورة أن يكون الاقتراض لتمويل النفقات الضرورية، أو توجيهها للمشروعات الاستثمارية ذات العائد، ودعم القطاعات الانتاجية.
- تبني سياسات داعمة للاعتماد على آلية المشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، مثل سندات الإيراد أو الصكوك الإسلامية، حيث تعمل هذه الآلية على إخراج هذه المشروعات من إطار الموازنة العامة للدولة، وتضع المشروعات الممولة منها أمام مسؤوليتها بضرورة سداد القروض وتكلفة التمويل، دون تحمل الموازنة لأي أعباء.
- لابد من ضرورة محاولة التوازن بين النفقات والإيرادات العامة حتى لا يحدث عجز يتزايد ويتراكم ويؤدي إلى مخاطر عديدة الا وهي الاستدانة وسداد الديون بديون متجدده إلى أن تصل إلى التوقف عن سداد الديون.
- التنسيق بين سياسة ادارة الدين العام و بين السياسة المالية و ذلك أنه اذا حققت السياسة المالية عجز في الموازنه العامة للدولة تبدأ إدارة الدين

العام فى تدبير تلك الاحتياجات المالية اللازمة لمواجهة عجز الموازنة و ذلك بالوسائل التى تدعم الاثر التوسعى للعجز و اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفى لخلق أرصدة نقدية دون ان يؤثر ذلك على الانفاق الخاص.

- تعظيم دور القروض الأجنبية وتوجيهها واستخدامها فى تنشيط الاستثمار، مع المحافظة على الحدود الأمانة لها.
- تشدد البنوك فى نسبة الغطاء بحيث يصل إلى ١٠٠ % بالنسبة للسلع غير الضرورية (الترفيحية والاستفزازية).

مما سبق يتضح مما يلي :

تزايد النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات، وعدم نجاح الحكومة فى ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية، والقضاء على معدلات التهرب. مما يؤكد صحة فرضية البحث "أن عجز الموازنة المصرية يرجع لأسباب هيكلية".

### **وتوصي الدراسة بما يلي :**

- ١ - العمل على تخفيض عجز الموازنة من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية متوازنة ورشيدة تؤدي إلى زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات .
- ٢- ضرورة أن تعتمد السياسة المالية المتبعة على الأهداف المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوزيع الدخل ، وتحفيز الاستثمار ، والتوظيف .

٣ - حزمة من السياسات المالية والنقدية تقوم على التوازن بين مساري الضبط المالي والنقدي ، وبين مسار تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال آليات محددة لتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري.

٤ - تنمية الموارد العامة للدولة مع عدم الإخلال بالتوازن الاجتماعي و ذلك من خلال استكمال منظومة الإصلاح الضريبي و تضمين القطاع غير الرسمي في الاطار الاقتصادي و الاجتماعي العام .

٥ - العمل على إصلاح منظومة الدعم ورفع كفاءة الاستهداف للفئات المستحقة وخاصة دعم الخبز للقضاء على التسرب ، والالغاء التدريجي لدعم الطاقة للصناعات كثيفة استخدام الطاقة

٦ - ضرورة أن يكون الاقتراض لتمويل النفقات الضرورية، وتبني سياسات داعمة للاعتماد على آلية المشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة

## المراجع :

١. ابراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري : تفاقم الاختلالات المزمنة ، مركز دراسات الجزيرة، ابريل ٢٠١٤ .
٢. إمام محمود الجمسي ، " البدائل المطروحة لدعم الغذاء " - ندوة بعنوان ( قضية الدعم والأمن الغذائي في مصر ) ٢٠ / ٤ / ٢٠١١ .
٣. الجهاز المركزي للمحاسبات ، التقرير السنوي الصادر عن متابعة وتقويم المديونية الخارجية لمصر ، ١٠ / ١٠ / ٢٠١١ .
٤. دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤ رسالة دكتوراه، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.
٥. الدستور الاقتصادي المصري ، رؤية علمية لمجموعة من خبراء اقتصاديين ، ورشة عمل بعنوان " مستقبل مصر الاقتصادي والاجتماعي " ، الغرفة التجارية بالأسكندرية ، ٢٢ : ٢٣ فبراير ٢٠١٣ .
٦. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠١.
٧. كمال الخطيب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين ، . ١٩٩٦ - ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين، ص ٤١
٨. نشرات البنك المركزي سنوات مختلفة .
٩. وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،
١٠. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩

مجلة الشروق للعلوم التجارية – العدد الرابع عشر – يونيو ٢٠٢٢

١١. وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية " ورقة بحثية بعنوان أزمة الدين العام المحلي في مصر وسبل مواجهتها "

١٢. وزارة المالية ، قطاع الحسابات الختامية ، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة . ٢٠١٤/٢٠١٣

13. Anthony, Robert (1995), "Accounting Principles", 7th edition, IRWIN Inc. u.s.a.
14. Jo~ao L. M. Amador: Fiscal Policy and Budget Deficit Stability in a Continuous Time Stochastic Economy Universidade Nova de Lisboa 13, November 1999 p3.
15. Official Statistics of Finland (2014), "Budgets of municipalities & joint municipal boards", [http://www.stat.fi/til/ktal/index\\_en.html](http://www.stat.fi/til/ktal/index_en.html).
16. Peter Orszag and Joseph Stiglitz: BUDGET CUTS VS. TAX INCREASES AT THE STATE LEVEL: IS ONE MORE COUNTER PRODUCTIVE THAN THE OTHER DURING A RECESSION? Center on budget and policy priorities, 6-11-2001, p2.

دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لعلاجها

## الملحق الاحصائي

جدول ( ١ ) التطورات المالية خلال الفترة من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بالمليار جنيه

السنة المالية	GDP بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز	نسبة من %GDP
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٣٥٨.٧	٨٩.٩	١٣١.٧	٤١.٨	١١.٧
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٣٧٨.٩	٨٩.٦	١٣٤.٤	٤٤.٨	٧.٨
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٤١٧.٥	٨٣.٥	١١١.٨	٢٨.٣	٦.٨
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	٤٠٧	١٠١.٩	١٤٦	٤٤.١	٩.٥
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	٤٢٧.١	١١٠.٩	١٦٢.٥	٥١.٦	١٤
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٦١٧.٧	١٥١.٣	٢٠٧.٨	٥٦.٥	٩.٢
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٧٤٤.٨	١٨٠	٢٢٢.٤	٤٢.٤	٧.٥
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٨٩٥.٥	٢٢١	٢٨٢	٦١	٦.٨
٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	١٠٤٢.٢	٢٨٢.٥	٣٥١.٥	٦٩	٦.٦
٢٠١٠ / ٢٠٠٩	١٢٠٦.٢	٢٦٨.٢	٣٦٦	٩٧.٨	٨.٥
٢٠١١ / ٢٠١٠	١٣٧١.١	٢٦٥.٣	٤٠١.٩	١٣٦.٥	١٢.٧
٢٠١٢ / ٢٠١١	١٥٤٢.٣	٣٠٣.٦	٤٧١	١٦٦.٧	١١
٢٠١٣ / ٢٠١٢	1843.8	٣٥٠.٣	٥٨٨.٢	٢٣٩.٧	١٣.٦
٢٠١٤ / ٢٠١٣	2101.9	٤٥٦.٨	٧٠١.٥	٢٥٥.٤	١٢.١
٢٠١٥ / ٢٠١٤	٢٤٤٣.٩	٤٦٥.٢	٧٣٣.٣	٢٧٩.٤	١١.٤
٢٠١٦ / ٢٠١٥	٢٧٠.٨	٤٩١.٥	٨١٧.٨	٣٣٩.٥	١٢.٥
٢٠١٧ / ٢٠١٦	٣٤٧٠	٦٥٩.٢	١.٠٣١.٩	373	10.75
٢٠١٨ / ٢٠١٧	٤٤٣٧.٤	٨٢١.١	١.٢٤٤.٤	423	9.53
٢٠١٩ / ٢٠١٨	٥٣٢٢.٣	٩٤١.٩	١.٣٦٩.٩	428	8.04
٢٠٢٠ / ٢٠١٩	٥٨٢٠	١.١٣٤.٤	١.٥٧٤.٦	441	7.58
المتوسط	1877.82	333.35	377.82	180.98	9.88

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سنوات مختلفة

جدول ( ٢ ) تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

السنة المالية	إجمالي الإيرادات	الضرائب	المنح	الإيرادات الأخرى
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٨٩.٩	٥١	٤.٣	٢٤.٦
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٨٩.٦	٥٠.٨	٤.٣	٢٣.٢
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٨٣.٥	٥٥.٧	٣.٣	٣٠
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	١٠١.٩	٦٧.١٤	٥	٢٩.٨
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	١١٠.٩	٧٥.٧	٢.٨	٣٢.٢٥
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	١٥١.٣	٩٧.٧	١.٦	٤٩.٧
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	١٨٠	١١٤.٤	٣.٥	٥٤.٨
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٢١	١٣٧.٤	١	٨٠
٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٨٢.٥	١٦٣.٢	٧.٧	١٠٧.٧

٩٣.٤	٤.٣	١٧٠.٥	٢٦٨.٢	٢٠١٠ / ٢٠٠٩
٧٠.٩	٢.٣	١٩٢.١	٢٦٥.٣	٢٠١١ / ٢٠١٠
٨٦	١٠	٢٠٧	٣٠٣.٦	٢٠١٢ / ٢٠١١
٩٤	٥.٢	٢٥١.١	٣٥٠.٣	٢٠١٣ / ٢٠١٢
١٠١	٩٥.٩	٢٦٠	٤٥٦.٨	٢٠١٤ / ٢٠١٣
١٣٣.٨	٢٥.٤	٣٠٦	٤٦٥.٥	٢٠١٥ / ٢٠١٤
١٣٥.٦	٣.٥	٣٥٢.٥	٤٩١.٥	٢٠١٦ / ٢٠١٥
١٧٩.٤٩٤	١٧.٦٨٣	٤٦٢.٠٠٧	٦٥٩.٢	٢٠١٧ / ٢٠١٦
١٨٨.٦٣٩	٣.١٩٤	٦٢٩.٣٠٢	٨٢١.١	٢٠١٨ / ٢٠١٧
٢٠٣.١٨١	٣.٦٠٩	٧٣٦.١٢١	٩٤١.٩	٢٠١٩ / ٢٠١٨
٢٧٤.٠٠٣	٣.٨٠٥	٨٥٦.٦١٦	١.١٣٤.٤	٢٠٢٠ / ٢٠١٩
<b>99.60</b>	<b>10.42</b>	<b>261.81</b>	<b>333.37</b>	المتوسط

المصدر : وزارة التخطيط ، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سنوات مختلفة

جدول ( ٣ ) الإيرادات الضريبية بحسب تنوع الإيراد ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

السنة المالية	إجمالي إيرادات	إجمالي ثب	على الدخل والأرباح	ممتلكات	على التجارة الخارجية	على السلع والخدمات	أخرى
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	٨٩.٩	٥١.٥	٤	٠.٧٥	٧	٢٠.٨	١.٩
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	٨٩.٦	٥٠.٨	٣٠.٦	٠.٧٦٤	٧.٢	٢١	٢
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	٨٣.٥	٥٥.٧	٣٣	٠.٧٨٤	٨.٢	٢٢.٨	٢.٨
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	١٠١.٩	٦٧.٢	٣٧	٠.٧٨٥	٩.٢	٢٥.٨	٣.٤
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	١١٠.٩	٧٥.٧	٤٠	١.٠٤	٧.٧	٣١	٤
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	١٥١.٣	٩٧.٧	٤٥.٨	١.٢	٩.٦	٣٤.٦	٤.٣
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	١٨٠	١١٤	٥١.٥	١.٨	١٠.٤	٣٩.٤	٤.٤
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٢١	١٣٧.٤	٦٢	٢	١٤	٥٠	٤.١
٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٨٢.٥	١٦٣	٧٨.٦	٢.٨	١٤	٦٢	٣.٩
٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٦٨.٢	١٧٠.٥	٨٥.٤	٨.٨	١٤.٧	٦٧.١	٣.٣
٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٦٥.٣	١٩٢.١	٩٦.٣	٩.٥	١٣.٩	٧٦.١	٣.١
٢٠١٢ / ٢٠١١	٣٠٣.٦	٢٠٧.٤	١٢٢	١٣.١	١٤.٨	٨٤	٣.٧
٢٠١٣ / ٢٠١٢	٣٥٠.٣	٢٥١.١	١١٧.٨	١٦.٤	١٦.٨	٩٢.٩	٧.٢
٢٠١٤ / ٢٠١٣	٤٥٦.٨	٢٦٠.٣	١٢١	١٨.٧	١٧.٢	٩١.٧	١٠.٥
٢٠١٥ / ٢٠١٤	٤٦٥.٥	٣٠٦	١٢٩.٨	٢١.١	٢٠.٦٩	١٢٢.٩	٥.٤١
٢٠١٦ / ٢٠١٥	٤٩١.٥	٣٥٢.٥	٢١٣	٢٢	٢٧.٤	١٥٩.٨	١٢.٦
٢٠١٧ / ٢٠١٦	٦٥٩.٢	٤٦٢	١٦٦.٨٩	٣٦.٥٤	٣٤.٢٥	٢٠٨.٦	١٥.٧
٢٠١٨ / ٢٠١٧	٨٢١.١	٦٢٩.٣	٢٠٧.٦	٥١.٤	٣٧.٩	٢٩٤.٣	٣٨.٥
٢٠١٩ / ٢٠١٨	٩٤١.٩	٧٣٦.١	٢٥٠.١	٥٨.٩	٤٢	٣٥٠.٦	٣٤.٥
٢٠٢٠ / ٢٠١٩	١.١٣٤.٤	٧٣٩.٦	٢٨٦.٩	٥٩.٧	٣٢.٦	٣٢٩.٩	٣٠.٣

المصدر : تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط ، سنوات مختلفة

دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لعلاجها

جدول رقم ( ٤ ) تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

السنة المالية	إجمالي النفقات	أجور مات	شراء سلع وخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا	مصرفات أخرى	استثمارات
٢٠٠١ / ٢٠٠٠	١٣١.٧	٢٩.٩	٨.٥	٢١.٢	١٧.٨	١٦.٣	١٩.٤
٢٠٠٢ / ٢٠٠١	١٣٤.٤	٣٠.٦	٨.٧	٢١.٧	١٨	١٦.٧	١٩.٧
٢٠٠٣ / ٢٠٠٢	١١١.٨	٣٣	٨.٥	٢٦.٨	٢٠.٧	١٨.٢	١٦.٧
٢٠٠٤ / ٢٠٠٣	١٤٦	٣٧	٩.٤	٣٠.٧	٢٤.٧	٢١	٢٢.٨
٢٠٠٥ / ٢٠٠٤	١٦٢.٥	٤١	١٢.٧	٣٢.٧	٢٩.٧	٢١.٧	٢٣.٣
٢٠٠٦ / ٢٠٠٥	٢٠٧.٨	٤٥.٨	١٣	٤٢.٦	٦٨.٧	١٩	١٩.٦
٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٢٢.٤	٥١.٥	١٦	٤٧.٧	٥٨.٤	٢٠.٣	٢٣.٨
٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٨٢	٦٢	١٧.٤	٥٠.٤	٩٢.٤	٢٣.٢	٣٢.١
٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٣٥١.٥	٧٨.٦	٢٣.٥	٥٢.٩	١٢٦	٢٥.٧	٤٢
٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٣٦٦	٨٥.٤	٢٨.١	٧٢.٣	١٠٣	٢٨.٩	٤٨.٣
٢٠١١ / ٢٠١٠	٤٠١.٩	٩٦.٣	٢٦.١	٨٥.١	١٢٣.١	٣١.٤	٣٩.٩
٢٠١٢ / ٢٠١١	٤٧١	١٢٢.٨	٢٦.٨	١٠٤.٤	١٥٠.٢	٣٠.٨	٣٥.٩
٢٠١٣ / ٢٠١٢	٥٨٨.٢	١٤٣	٢٦.٧	١٤٧	١٩٧	٣٥	٣٩.٥
٢٠١٤ / ٢٠١٣	٧٠١.٥	١٧٨.٦	٢٧.٢	١٧٣.١	٢٢٨.٤	٤٠.٣	٥١.١
٢٠١٥ / ٢٠١٤	٧٣٣.٤	١٩٨.٥	٣١.٣	١٩٣	١٩٨.٦	٥٠.٣	٦١.٧
٢٠١٦ / ٢٠١٥	٨١٧	٢١٢	٣٥.٢	٢٤٣.٦	٢٠١	٥٤.٣	٦٩.٢
٢٠١٧ / ٢٠١٦	١.٠٣١.٩	٢٢٥.٥١٣	٤٢.٤٥٠	٣١٦	٢٧٦.٧١٩	٦١.٥٢٧	١٠٩.١٣٩
٢٠١٨ / ٢٠١٧	١.٢٤٤.٤	٢٤٠.٠٥٤	٥٣.٠٨٨	٤٣٧.٤٤٨	٣٢٩.٣٧٩	٧٤.٧٥٨	١٠٩.٦٨٠
٢٠١٩ / ٢٠١٨	١.٣٦٩.٩	٢٦٦.٠٩١	٦٢.٣٦٥	٥٣٣.٠٤٥	٢٨٧.٤٦١	٧٧.٥٦٥	١٤٣.٣٤٢
٢٠٢٠ / ٢٠١٩	١.٥٧٤.٦	٣٠١.١١٥	٧٤.٩٢٣	٥٦٩.١٣٩	٣٢٧.٦٩٩	٩٠.٤٤٢	٢١١.٢٤٥

المصدر : تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط ، سنوات مختلفة



جدول ( ٥ ) تطور الدين المحلي والخارجي خلال الفترة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٥ / ٢٠١٦

السنة المالية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الدين العام المحلي	نسبة من %GDP	الدين العام الخارجي بالدينار <sup>٢٩</sup>	الدين العام الخارجي بالمليار جنيه <sup>٣٠</sup>	نسبة من %GDP
2000 / 2001	٣٥٨.٧	٢٣٦.٥	٦٥	٢٩.١٧	٩٢.٣	٢٥.٧
2001 / 2002	٣٧٨.٩	٢٤٣.٦	٦٣	٢٧.٢٨	١١٥	٣٠.٣
2002 / 2003	٤١٧.٥	٢٥٢.٢	٦١.٧	٢٨.٨٧	١٦٦	٣٩.٨
2003 / 2004	٤٠٧	٤٣٥	٨٩.٧	٢٩.٧٦	١٨٠	٣٧.١
2004 / 2005	٤٢٧.١	٤٩٣	٨٨	٣٠.٧٦	١٨٠	٣٣
2005 / 2006	٦١٧.٧	٥٥٤.٨	٨٩.٨	٣٠.٦٤	١٦٩.٩	٢٧.٦
2006 / 2007	٧٤٤.٨	٥٩١	٨٠.٨	٣٤.٢٣	١٦٨.٥	٢٢.٨
2007 / 2008	٨٩٥.٥	٥٩٩.٦	٧٩.٤	٣٣.٥٧	١٨٤.١	٢٠.١
2008 / 2009	١٠٤٢.٢	٦٩٩.٦	٦٧.١	٣٥.٠٧	١٧٤.٧	١٦.٩
2009 / 2010	١٢٠٦.٢	٨٠٨.٣٨	٦٧	٣٦.٥٤	١٨٩.٤	١٥.٩
2010 / 2011	١٣٧١.١	٩٦٧	٧٠.٥	٣٥.١٤	٢٠.٧	١٥.٢
2011 / 2012	١٥٤٢.٣	١١٥٥	٧٤.٩	٣٩.٩٩	٢٠.٤	١٣.٥
٢٠١٣ / ٢٠١٢	1843.8	1444	78.3	٤٤.٤٣	٣٠.٢	١٧.٢
٢٠١٤ / ٢٠١٣	2101.9	1700	<b>80.10</b>	46.1	326.4	16.3
٢٠١٥ / ٢٠١٤	٢٤٤٣.٩	١٩٨٠	<b>78.24</b>	٤٦.٠٦	350.33	17.69
٢٠١٦ / ٢٠١٥	٢٧٠٨.٥	٢٤٨٠	<b>78.63</b>	٤٨.٦٧	<b>430.24</b>	<b>17.35</b>
٢٠١٨ / ٢٠١٧	٣٤٧٠	٢٦٢٠	<b>79.01</b>	٧٩.٨	<b>92.4</b>	<b>25.8</b>
٢٠١٩ / ٢٠١٨	٤٤٣٧	٣١٦٠	<b>79.39</b>	٨٧	<b>212.5</b>	<b>30.4</b>
٢٠٢٠ / ٢٠١٩	٥٣٢٢	٣٦٩٥	<b>79.77</b>	٩٢.٦	<b>233.4</b>	<b>39.9</b>

المصدر : تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزارة التخطيط ، سنوات مختلفة  
نشرات البنك المركزي ، سنوات مختلفة

<sup>٢٩</sup> البنك الدولي ، بيانات البنك الدولي ، الموقع الالكتروني data.albankaldawli.org  
<sup>٣٠</sup> تم احتساب أسعار الدولار وفقاً لبيانات البنك الدولي سنوات مختلفة .